ذاكرة الألم في العراق

وقائع المؤتمر الدولي الثاني

16-17 نيسان 2025م

المجلد الثالث

هوية الكتاب

وقائع المؤتمر الدولي الثاني ذاكرة الألم في العراق

قرن من الجرائم والإبادة الجماعية والمجازر والانتهاكات

المشرف العام: السيد عقيل عبد الحسين الياسري – الدكتور. عباس عطية القريشي

تحرير: أ.د. قيس ناصر راهي – د. ثائر غالب الخيكاني

المؤلف : مجموعة مؤلفين

الناشر: المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف/ العتبة العباسية المقدسة

المطبعة: دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

سنة الطبع: 2026م

الترقيم الدولي: 978-9922-262-02-4

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية: 124/ 2026

التدقيق اللغوي: أ.د. مصعب مكي زبيبة

الإخراج الفني: كاظم سعيد الفتلاوي

حجم الكتاب: 190×270

عدد الصفحات:542

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب من دون إذن خطي مسبق من المركز

تنبيه:إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر .

المحتويات

المحور الثامن: جرائم الارهاب بعد ٢٠٠٣م ٧

التوزيع الجغرافي لضحايا الإرهاب في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٤م ٩

الانتهاكات الإرهابية ضدّ المكون التركماني في تلّعفر بعد (٢٠٠٣م) ٣٧

جريمة سجن بادوش بوصفها جريمة ضد الإنسانية: في ضوء الاتفاقيات الدولية والدستور العراقي ٨١

استخدام داعش للأسلحة الكيميائية في تازة خورماتو: دراسة تحليلية لتداعيات الهجوم وآثاره ١٠٣

مدينة آمرلي بين نار الإرهاب وألم الصمود: دراسة في تداعيات حصار ٢٠١٤م ١٣١

جرائم الإرهاب على الموروث الثقافي في قضاء الحمدانية/ نينوى(٢٠١٤-٢٠١٦م) نماذج منتخبة ١٤٥

جرائم تنظيم داعش في نينوى (٢٠١٤ – ٢٠١٦م) دراسة وثائقية في تقارير المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق ١٦٣

Semiotic Propaganda of ISIS and its Impact on Components of Iraqi People ١٨٧

المحور التاسع: ذاكرة الألم في الحروب ونتائجها **٢١٣**

الحروب وأثرها في تفكيك الهوية الوطنية (التشظي والضياع والأنوية) ٢١٥

الحروب في حقبة نظام البعث وتداعياتها على حقوق الإنسان في العراق (١٩٦٨م – ٢٠٠٣ م) ٢٣٥

الحربُ العراقيَّة الإيرانيّة وآثارها المجتمعيَّة ٢٥٥

Nothing Ever Dies: War Trauma and The Psychological Consequences of The Iran-Iraq War ٢٧٦

المحور العاشر: ذاكرة الألم والهوية الوطنية والسلم المجتمعي **٢٨٥**

تجاوز آلام الماضي وبناء الهُوية الوطنية في العراق: دراسة في ضوء نظرية لوغرثيرابي (العلاج بالمعنى) ٢٨٧

الجرح الثقافي وإعادة تشكيل الهوية الجماعية في المجتمع العراقي ٣١٣

أثر التنظيمات الإرهابية على السلم الأهلي والمجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م ٣٤١

داعش بين التمدد والانحسار وأثر ذلك على النسيج الاجتماعي (قراءة أنثروبولوجية) ٣٦٣
أثر البرنامج الإرشادي بأسلوب ملء الفراغ في خفض ألم الفقد لدى أبناء ضحايا الإرهاب ٣٨٥
المحور الحادي عشر: دور الفنون والأدب في توثيق ذاكرة الألم ٤٢٩
دور السينما في توثيق جريمة سبايكر وأثر ذلك على الوعي المجتمعي والذاكرة الجمعية ٤٣١
دور الفنون في توثيق حالات الألم في العراق (نصب الحرية أنموذجاً) ٤٦١
بنية الزمن السردي في رواية الفتيت المبعثر لمحسن الرملي (بناء على نظرية جيرار جنيت) ٤٨٧

الحربُ العراقيَّة الإيرانيّة وآثارها المجتمعيَّة

م. م. نشوان علاء حسين

كليّة العلوم السياسيّة/ جامعة النّهرين

م. م. نور موفّق عبد الغني

كليّة العلوم السياسيّة/ جامعة النّهرين

المستخلص

تهدفُ هذه الدراسة إلى بيان أثر الحرب على هيكليّة البنى المجتمعيَّة، وعلاقتها، وآثارها النفسية، ونوع العلاقات ما بين البلدين، والاتفاقيّات، والمعاهدات التي تتمحور حول التوتّر السياسي الذي يظهر على الاستقرار المجتمعيّ، وكذلك المحاولات الدوليّة للوصول إلى اتفاقيّة سياسيّة محكمة، تؤثر على المجتمع إيجابيًا؛ إذ أدّت هذه الحرب إلى أضرار جسيمة، في المجال الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والأمني، وظهرت على العلاقات الدوليّة لسنواتٍ عديدة؛ فنتجت بسببها آثار سلبيّة، وفجوة مجتمعيّة، وأنّ لكلّ نظام سياسي رؤيا دوليّة يسعى إلى تطبيقها، هذا ما ظهر في النظام السياسيّ السابق، الذي كان ضدّ سياسات دول عديدة، الأمر الذي خلق توترًا في العلاقات بصورة دائمة، وكان العامل المجتمعي هو الأكثر تأثيرًا وأثرًا في هذه الحروب.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي، المُنظَّمات الدولية، الأمن الإنساني، التعاون الدولي.

Abstract

This study aims to investigate the role of war on the structure of societal structures، their relationship and psychological effects، the type of relations between the two countries، agreements and treaties، which revolve around political tension that is reflected in societal stability، as well as international attempts to reach a firm political agreement that positively affects society، as this war has led to serious effects on the economic، social، political and security fields and its reflection on international relations for many years، resulting in societal effects and gaps، and that every political system has an international vision that it seeks to implement، and this is what was seen in the previous political system، which was against the policies of many countries، which created tension in relations permanently، and the societal factor was the most influential and influential in these wars.

Keywords: political system، international organizations، human security، international cooperation.

المُقدّمة

إنَّ كلَّ حرب تؤدّي إلى أضرار مجتمعيّة، مع تغيّر القوى الدوليّة الحاكمة من مدة لأخرى، وهذه التحديّات قد شوهدت في العلاقات ما بين كلٍّ من الحكومة العراقيَّة وحكومة الجمهوريّة الإسلاميَّة الإيرانيّة؛ إذ أسفرت عن جزء أول من العلاقات قبل عام 2003، وجزء ثاني بعد عام 2003، فأسهمت بشكل فعّال وواضح، وإيجابي، في تعزيز وتنمية تلك الأواصر والتعاون ما بين الحكومتين، وتغيير التوافق المجتمعي.

- **أهميّة البحث**

تتركّز أهميّة الدراسة في بيان كيفية تأثير الحرب على المجتمعات بصورتها السلبية، وعلى التعاون المشترك، وفي اختيار القرارات الدوليّة، وتوضيح الأسس المشتركة ما بين الدولتين، قبل عام 2003 وبعد عام 2003، وكيفية تجاوز العقبات والتحديات التي تعيق التعاون والاستقرار السياسي والمجتمعي.

- **هدفُ البحث**

هدفُ الدّراسة يتمحور في أنّ التعاون المشترك بين بلدين أو أكثر لا يُكتب له النجاح إلّا برسم استراتيجية دوليّة واضحة، تقوم على علاقات ودّية، وتُسهم في تحقيق الغايات المجتمعيَّة، ضمن رؤى سياسية واقتصادية واجتماعية، تتكيّف مع المتغيّرات الإقليميّة والدوليّة.

- **إشكاليةُ البحث**

تتمثّل مشكلة الدّراسة في أنَّ محاولات النّظام السابق للإصلاح، على الرّغم من تكرارها، لم تُسفر عن نتائج ملموسة، بل ظهرت آثارها سلبًا في المجتمع، نتيجة استمرار السياسات القديمة من دون تغيير، وقد أضعف هذا الواقع فرص نجاح العملية الإصلاحية، بسبب غياب الجدية في إرساء السلام المجتمعي.

- **فرضية البحث**

يُفترض أن تُدرك الحكومات، على اختلاف رؤاها السياسية، أنّ المصلحة المجتمعيَّة مقدَّمة على غيرها في سبيل تحقيق التعاون الدولي، وأنّ السلام يشكّل حجر الأساس في ذلك، فلا ينبغي أن تكون الشعوب ضحية لسياسات حكوماتها، وقد جرى تطبيق هذه الرؤى بعد عام 2003 عبر خطط وإصلاحات تنموية.

- **منهجية البحث**

اعتمد البحث في منهجيّته المنهج الوصفي، موضّحًا به النظم السياسية وآلية رسم استراتيجياتها، وأثرها على نوع العلاقات الدوليّة، والمنهج التحليلي في دراسة أثر الحرب العراقيَّة الإيرانيّة على علاقات البلدين، وهو المنهج الذي يتكرّس في معرفة الأسباب، وآثارها، ونتائجها المستقبلية، والبحث في موضوعات الدراسة المرتبطة بها.

- **هيكليّة البحث**

يتناول البحث ثلاثة محاور لتنمية أواصر التعاون بعد الحرب العراقيَّة-الإيرانية؛ يتمثل المحور الأول في النظام السياسي، ويركز الثاني على العلاقات العراقيَّة-الإيرانية، أمّا الثالث فيتناول تطور النظامين السياسيين في العراق وإيران بعد عام 2003.

أوَّلًا: النّظام السياسي

إنَّ المراحل التي تمر بها البلدان في تغيير نظامها السياسي مراحل عديدة، تؤدي إلى اختلاف السياسات الحاكمة وآثارها المجتمعيَّة، ففي العراق تعاقبت أنظمة سياسية مختلفة، منها النظام أو العهد الملكي بعد الدولة العثمانية، وظهور العديد من الأحزاب السياسية، ومن ثمّ العهد الجمهوري الأوَّل والثاني، ومن بعدها حكم النظام السابق البائد، الذي كان يرفض وجود المعارضة السياسية، وهو نظام الحزب الواحد، والقمع، والسيطرة على شتى الأدوات التي تُمكّن من السيطرة الفعليّة التامة، ولاسيّما عبر السيطرة على البنية المجتمعيَّة؛ إذ استند إلى النسبة الأكبر من القاعدة الجماهيرية في المجتمع، وهم طبقة محدودي الدخل، أو تحت خط الفقر، وطبقة معيّنة تُحدّد ضمن مواصفات ملائمة لسياسة الحزب الحاكم، تكون من أصحاب الدخل المرتفع، المتمتعين بالرفاهية المجتمعيَّة في (السكن، المنطقة، الوظيفة، التعليم، السفر، والحقوق الأخرى)، وذلك نقيض ما كانت عليه فئة أخرى مضطهدة؛ نتيجة سياسات قمعيّة؛ فتهمّشت في جميع مفاصل الحياة؛ كونها لا تتناسب مع بيئة النظام السياسي، وحرمت من حقوقها الطبيعية (احمد، 2012، صفحة 104). لقد كان نظامًا سلطويًا يتجه إلى القمع العسكريّ بوصفه حلًّا.

كان النظام السياسي في العراق في مدة ما قبل الحرب العراقيَّة الإيرانيّة (1980–1988) تحت حكم الرئيس (صدام حسين)، الذي وصل إلى السلطة عام 1979، فأصبح العراق حينها دولة ذات نظام استبدادي، تركزت السلطة بيد الرئيس وحزبه الحاكم (حزب البعث العربي الاشتراكي)، وسعى العراق بقيادة (صدام حسين) إلى تعزيز التوجّه القوميّ العربيّ، وفرض سيطرة الحزب على مختلف جوانب الحياة السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية، فكانت بذلك سياسة غير ديمقراطية، وغير إنسانية، لا تسهم ببناء مجتمع صحيح مسالم؛ إذ عرفت مدة الحكم حينها بالقمع الشديد للمعارضة، سواء كانت داخل الحزب، أو من خارجه، فاستُخدمت الأجهزة الأمنية والجيش لتثبيت السلطة، والسيطرة على الشعب، والعراق في هذه المدة يقوم على تحديث الجيش، وتعزيز قدراته العسكريّة، خاصة بعد الحروب التي خاضها، وطرق الحصول على السلطة، فأصحبت السلطة عسكريّة تعتمد على (البناء العسكري)، وجعل الحرب وسيلة لحماية النظام وتعزيز سلطته، لكن هذه الوسيلة في أنظمة الحكم لا تدوم طويلًا (مسلم، 2014، صفحة 324).

كان حزب البعث العراقي يروّج للأيدولوجية القوميّة العربيّة الاشتراكيّة، مع تبنّي السياسات المتشددة في هذا السياق؛ مما دفعه إلى علاقات مع دول أخرى في المنطقة، تتبنى الأيدولوجية نفسها، مثل سوريا وليبيا، في الوقت الذي يعتمد فيه العراق على صادرات النفط بشكل كبير لتنمية الاقتصاد؛ مما أتاح للنظام تمويل مشاريعه الضخمة، ولكنه في الوقت نفسه جعل العراق عرضة لتقلّبات أسعار الصرف.

لقد عانى النظام العراقي من توتّرات متصاعدة مع بعض الأقليّات داخل البلاد، إذ واجه مطالبها بالعنف المفرط من قتل، ومقابر جماعية، وتهجير، ونزوح، ونفي، ومصادرة للممتلكات. وكان الأكراد في شمال العراق أبرز المتضررين نتيجة مطالبتهم بالحكم الذاتي، وتعرّضت المجتمعات الشيعية في الجنوب للتهميش، والسجن، والتعذيب، والاضطهاد. أمّا على الصعيد الخارجي، فقد أدّت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 إلى تصاعد حدّة الخلافات السياسية والعقائدية بين البلدين، التي شملت قضايا الحدود والتوجّه السياسي، فكانت من أبرز العوامل التي مهّدت لاندلاع الحرب العراقيَّة-الإيرانية (حاتم، 2022).

لقد ظهرت السياسات القمعية في المنطقة على البلدان المجاورة للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن بينها دولة الكويت، فتضرر النسيج المجتمعي أكثر من الأنظمة ذاتها، إذ تسبّبت السياسات الخاطئة في خسائر بشرية كبيرة، ودَفعت بالاقتصاد نحو حافة الانهيار. وقد ترك ذلك أثرًا بالغًا على العراق، سواء في وضعه الاقتصادي الداخلي أو في علاقاته الدولية، إضافة إلى انعكاساته السلبية على البيئة المجتمعيَّة حتى يومنا هذا (حاتم، 2022).

إنَّ هذه السياسة تولّد لدينا أزمة الهوية، وأزمة المشاركة السياسية، وعدم الإلمام والمعرفة في الإدارة السياسيّة، والتخطيط الاستراتيجي، الذي يحقق الأهداف القوميّة للدولة، حتّى في القرارات التي تخص الشأن العام، لا نصل بها إلى نتيجة؛ بسبب من السياسات السابقة الخاطئة التي يواجهها المجتمع (عبد، 2008، صفحة 136)، وظهرت الثقافة الحكوميّة على المجتمع العراقي سلبًا، من خلال التميّز المجتمعي وعدم العدل والعدالة في آلية توزيع المهام والاختصاصات، واعطاء الحقوق لأفراد المجتمع؛ فالتميّز العنصري والطائفي كان السائد، في ظل مجتمع تُفضَّل فيه الطبقات المقرّبة من الحاكم، بينما تُهمَّش فئات واسعة أخرى، نشأت نتيجة لذلك فئات اجتماعية ليس لها ارتباط بالسلطة

وهويتها؛ نتيجة السياسات القمعية التي تعرض لها، والتفرقة المجتمعيَّة، وسوء الأحوال الاقتصاديّة، وخسارة الأرواح في الحروب غير الإنسانيَّة، والتعسّف من قبل النظام الحاكم لكلِّ من يرفض سياساته، السياسات التي لم تركّز على الثقافة المجتمعيَّة وأثرها في تحقيق مصالح البلد، والمنفعة العامة، بقدر ما ركّزت على المصالح الشخصية، بسياسات خاطئة وغير هادفة. إنَّ هذا الانعكاس السلبي ولَّد معارضة داخليّة وخارجيّة للنظام السياسي؛ للتخلّص من هذا القمع والظلم الذي تعرّضت له غالبيَّة فئات المجتمع، وبالأخص المجتمع الشيعي (الشرابي، 2000، صفحة 173).

أمّا النّظام السياسي الإيرانيّ لا يختلف عن وضع العراق بتحوّلاته السياسية في الحكم؛ إذ مرَّ بالعديد من الأنظمة السياسيّة، ابتداءً من النظام الملكي، ومن ثمّ الحكم الجمهوري الإسلامي الذي يقوم على مبدأ ولاية الفقيه، مع تقسيم السلطات والخضوع لإشراف المرشد الأعلى، على أنَّ النظام السياسي الإيرانيّ له هدف واضح، وهو بناء مجتمع يحمل فكرًا وعقيدةً واحدة، وفق نظام فكري صحيح، يقوم على القيم الإسلاميَّة الصحيحة؛ لبناء مجتمع يدرك دوره في المؤسسات الحكوميّة، وفي الحياة المجتمعيَّة، ويحمل عقيدة دينية غير منحرفة (ميسوم، 2018، الصفحات 3-5)، ولكنَّ العامل التاريخي من أبرز ما ربط بين العراق وإيران، متمثلًا في الحرب العراقيَّة – الإيرانيَّة التي دامت ثماني سنوات، وقد خلّفت آثارًا سلبيّة عميقة على البنية المجتمعيَّة، استمرّت لسنوات طويلة، ولا تزال انعكاساتها محسوسة – وإن بقدر محدود– حتى يومنا هذا (ابراهيم، 2000، صفحة 110).

تركت التغييرات السياسية بعد الثورة الإيرانيّة عام 1979 أثرًا كبيرًا في ازدياد التوترات مع العراق، ونشوب الحرب العراقيَّة الإيرانيّة في مرحلة ما بعد تغيير الحكم الملكي من قبل الثورة الإسلاميَّة التي أطاحت بالشاه محمد رضا بهلوي، مؤسّسة لحكم جديد، يقوده آية الله (روح الله الخميني)، الذي كان قائدَ الثورة.

لقد غيّر النظام في إيران ملامح الحكم بعد الثورة، إذ أطاح بالنظام الملكي الموالي للغرب، وأقام نظامًا يستند إلى ولاية الفقيه، فأصبح آية الله الخميني الزعيم الأعلى للبلاد، محتكرًا السلطتين الدينية والسياسية. ومن منطلق التوجهات الثورية الإسلامية، سعت الحكومة الإيرانية إلى نشر أفكار الثورة في منطقة الشرق الأوسط، وعملت على فرض سلطة دينية شاملة، وهو ما ظهر بعمق على الحياة السياسية والاجتماعية. وكغيره من الأنظمة السياسية الناشئة، واجه النظام الجديد تحديات كبيرة؛

داخلية تمثلت في صعوبات التحوّل السياسي وبناء الهيكل الجديد للدولة، وخارجية في مقدمتها الحرب مع العراق وتصاعد التوترات حول قضايا إقليمية عديدة (كشك، 2006، صفحة 172).

ثانيًا: العلاقات العراقيَّة الإيرانيّة وآثارها:

يتحدّد نوع العلاقات بين الدول بفاعليّة وآليّة التّعاون فيما بينها عبر الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة، وكذلك من خلال التفاعلات في الساحة الإقليميّة. وقد ظهر ذلك في المفارقة الواضحة بين نوع العلاقات قبل عام 2003 وما بعدها، إذ إنّ كلّ مرحلة كانت مؤشرا ًللسياسات التي تتبعها الدولة. وتُعدّ العلاقات الدوليّة بين العراق وإيران من أكثر العلاقات تعقيدًا قبل عام 2003؛ وذلك بسبب الصراع المستمر؛ ممّا جعل العلاقة الثنائيّة بين البلدين ذات أثر اجتماعي مباشر. وقد أفرزت تلك المرحلة مجموعة من المتغيّرات البيئيّة والاجتماعيّة، أدّت إلى شعور المجتمع بأنّ كلّ طرف يُشكّل تهديدًا للطرف الآخر، وهذا ما زرعته السياسة الحاكمة حينها، التي تمثّلت في الرفض القاطع للتوافق والسلام بين البلدين، نتيجة لاختلاف الرؤى المذهبيّة.

وعند الحديث عن العراق، نجد أنّ المعارضة لم تكن حكرًا على مذهبٍ معيّن أو طائفة بعينها، بل كان رفض السياسة الحاكمة مؤشرًا لرفض الفئة المعارضة لها، من غير إقرارٍ بحرّية الرأي أو اعترافٍ بالديمقراطيّة أو قبولٍ بالاعتراض على فكرةٍ معيّنة للنظام القائم. ومن ثَمّ، لم تقتصر الآثار المجتمعيَّة السلبيّة على الحروب وحدها، بل كان لأسلوب العيش والتعايش داخل المجتمع أثر بالغ أيضًا؛ إذ طُمست روح الهويّة المذهبيّة والرأي العام، فكان ذلك هو المؤثّر الأوَّل في تفاقم الأضرار المجتمعيَّة (الشافعي، 2011، صفحة 201).

وقد اتّسمت طبيعة الثقافة السياسيّة بالعدوانيّة، ممّا ظهرت سلبًا على الأوضاع الاجتماعيّة. فالسياسة التي تصل إلى الحكم عبر الانقلاب هي سياسة عسكريّة تفتقر إلى التفاهم مع الاحتياجات الاجتماعيّة، وكان القتل وسيلتها الوحيدة. وقد واجه المجتمع العراقي هذه السياسة القائمة على القتل قبل البلدان الأخرى التي خاضت حروبًا مع النظام السياسي آنذاك. ومن ثمّ، فإنّ وسيلة التغيير العسكريّة القمعيّة كانت غير ناجحة وغير فاعلة؛ إذ إنّها نابعة من فكر لا يصلح لحكم مجتمع متعدّد الطوائف والأديان والمذاهب (العلوي، 1990، الصفحات 270-273).

ومع تغيّر طبيعة العلاقات بعد عام 1990، بدأت تلوح في الأفق بوادر تعاون بين العراق وإيران؛ نتيجةً للمتغيّرات الدوليّة، واختلاف الرؤى السياسيّة فيما يتعلّق بتحقيق الأهداف المرتبطة بالقوانين الدوليّة وحقوق الإنسان، وفي هذه المرحلة فُرض الحصار على الدولة العراقيَّة بوصفه نتيجة مباشرة للحروب التي خاضتها، وهو حصار ظهر بوضوح على المجتمع، ولاسيّما الطبقات الفقيرة منه، ومع ذلك ظلّت مؤشّرات التعاون محدودة وضعيفة؛ بسبب جملة من العوامل، منها تمسّك كلّ من الدولتين بسياسة عدائيّة تُوجَّه للآخر بين حين وآخر، والسعي المتبادل إلى الحفاظ على المكانة الدوليّة، إلى جانب محاولات التوسّع الإقليمي (ظاهر، 2018، صفحة 135)، ورافقت الدولة الإيرانيّة العديد من الآثار الحربيّة، أوّلها العزلة الدولية والإقليمية، مما جعلها توافق على قرار (598)، الذي أسهم في المباشرة بتسوية ملف الأسرى بين البلدين، بعدما أصبحوا ضحيّة حربٍ خاضتها حكومتان. وتبقى الشعوب – في كل الأحوال – هي الخاسر الأكبر بعد انتهاء الحروب، حتى وإن ربحت حكوماتها المعركة. (لازم، 2023، صفحة 40).

لقد تغيّر مسار العلاقات بعد عام 2003؛ نتيجة تغيّر النظام السياسي في العراق، والسعي إلى بناء علاقات متينة وسليمة على المستويات الاجتماعيّة، والاقتصادية، والسياسية. غير أنّ بعض التدخلات عارضت هذه العلاقات، وجعلت العراق ساحةً للصراع والمعارضة، مستغلّة المرحلة الانتقالية في تكوين حكومة ديمقراطية رشيدة، ممَّا أدى إلى انطلاق الأمر من نقطة الصفر، مع عدم تقبّل المجتمعين بعضهما بعضًا، ومحاولة بعض الجهات فرض النهج الطائفي. وفي المقابل، برزت أصوات تطالب بالمحافظة على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر (عبد الله، 2012، صفحة 154).

ومع اختلاف الأزمنة، وأدوار المعارضة، فإنَّ ضحية الحروب، والرفض، والمعارضة، وساحات القتال، والحرب الاقتصادية، والتفكك في البيئة المجتمعيَّة، كلا الشعبين العراقي والإيراني، ولكن، لابدَّ من ذكر آثار العلاقات الدولية العراقيَّة الإيرانيّة الإيجابية، فواحد منها هو التعاون الأمني في صدّ العمليات الإرهابيَّة، ومواجهة تلك التنظيمات، وقد عزّز هذا التعاون بين البلدين بصورة أكبر، بفضل فتوى الجهاد والاستراتيجية الحكومية العسكرية التي أسهمت بشكل كبير في صدّ التنظيمات المعادية. وكان هذا التعاون فعّالًا نتيجة للاتفاقيات المبرمة بين العراق وإيران في مجالات التعاون العسكري، والدفاع، ومحاربة الإرهاب، وضبط الحدود.

1. الآثار المجتمعيَّة:

كانت الحرب العراقيَّة الإيرانيّة ذات نتائج مؤثّرة سلبيًا في المجتمعين في القرن العشرين؛ فقد خلّفت خسائر بشريّة واقتصاديّة وأمنيّة وسياسيّة، وجميع هذه المخلّفات أثّرت على العلاقة ما بين كلا البلدين، وكان لها العديد من الأسباب، أوّلها سياسية الحكومتين، وعدم تلائم الاستراتيجية التي وضعها الطرفان، فضلًا عن التنازع على الأراضي الحدوديّة ما بعد الثورة الإيرانيّة، واستغلال وضع الخلاف آنذاك، ومن بين الأسباب الأكثر تأثيرًا كانت العوامل الدينية والطائفية عبر التعبئة الجماهيرية للمجتمع، والأفكار المختلفة، وكان اختلاف المذهب السبب الرئيس للعراق في اتخاذ خطوات الصراع نحو إيران، هذا الصراع كان سببًا في تدهور العمليّة الاقتصاديّة، التي فرضت على العراق عقوبات دوليّة، ممّا أثّر في الحالة الاقتصادية للدولة بصورة عامة، وللمجتمع بصورة خاصة لمدّة من الزمن، وشملت آثار الصراع استهداف البنى التحتية للنفط لكلا البلدين، وهو ما عرف لاحقًا باسم (حرب الناقلات) (سالم، 2021، صفحة 130). وقد أدّت هذه الحرب إلى تغييرات كبيرة في طبيعة العلاقات المجتمعيَّة، نتيجة التفكك العائلي، والهجرة المجتمعيَّة، واستنزاف الموارد المالية، وبطبيعة الحال، لكلّ حرب آثارها ونتائجُها المعتادة، التي تكمن في خسائر متعددة، منها آثار مجتمعية وصحيّة، وتأثر مستوى الرفاهيّة والاستقرار الأمني، بالإضافة إلى التراجع في المراتب العلميّة دوليًّا، وتأثير ذلك على قدرة الدولة على اتخاذ القرارات الدوليّة؛ نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وأنّ هذه الآثار كانت سببًا في أضرار صحيّة ملموسة للأفراد في كلا البلدين (جودة، 2014، صفحة 175).

2. دور المُنظَّمات الدوليّة في تعزيز الأمن الإنساني:

تأسّست المُنظَّمات الدولية وفق اتفاقات دوليّة محكمة، انضمَّت بها العديد من الدول للحفاظ على الاستقرار المجتمعي، وتحقيق العديد من الأهداف التي تحافظ على السلم الدولي، وتجاوز المشكلات، وتحقيق التركيز على أهميّة حقوق الإنسان وفق آليات موضوعة، والموافقة عليها من قبل الدول الموقّعة لهذه الاتفاقيات، فالمنظّمات تساعد على تعزيز الأمن الدولي، والتنمية الاقتصادية، والرفاهية المجتمعيَّة، والتقارب ما بين الشعوب، والابتعاد عن الكره وزهق الأرواح نتيجة الحروب غير الإنسانيَّة.

وفي سياق تطور الدول والأحداث الدولية، أصبحت الدول تلجأ إلى المُنظَّمات الدولية في حالات متعددة، من بينها تحقيق الأهداف الدولية، وتقليل حدة الصراعات، وتحويلها إلى مسار سلمي بين

الدول، من خلال رصد الانتهاكات بواسطة المُنظَّمات الإنسانيَّة، والدفاع عن حقوق الأقليات، ومتابعة التغييرات الجيوسياسية عبر منظمات مختصة، ومن مهام هذه المُنظَّمات -بعد الحروب- ليس فقط إعادة الإعمار في المجتمعات، بل أيضًا معالجة الآثار المجتمعيَّة والنفسيّة التي تخلّفها الحروب (فلة، 2019، صفحة 77)، هذا الأمر من مهام جميع المُنظَّمات الإنسانيَّة، فلابدّ أن تعمل في إطار بيئة دولية مساعدة ومساندة، بما يسهم في تحقيق غاياتها ومواجهة التحديات التي تواجهها في مختلف المجالات؛ فهذه المُنظَّمات تتكون من دول أعضاء، وتلعب دورًا محوريًا في متابعة المتغيرات الدوليّة وإدارة الأزمات، وبالأخص في فضّ النزاعات المسلحة، ومعالجة الأزمات الاقتصاديّة والإنسانيّة عبر الأدوات الدبلوماسية، والوساطة، وغيرها من الآليات، وحلّ النزاعات ضمن استراتيجيات متوافقة مع القانون الدولي، دون تجاوز أسس وبنية النظام السياسي الذي تسعى إلى معالجة مشكلاته مع دولة أخرى، أو التعامل مع قضية معينة. ومن أنواع هذه المُنظَّمات (الشكري، 2018، الصفحات 40-47):

1- المُنظَّمات الحكوميّة الدوليّة: التجارة العالمية، الأمم المتّحدة، الاتّحاد الأوربي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مُنظّمة الصحّة العالميّة.

2- المُنظَّمات غير الحكوميّة الدوليّة: الصليب الأحمر الدولي، العفو العام، الشفافية الدولية، أطباء بلا حدود.

3- المُنظَّمات الاقليميّة: المُنظَّمة الأمريكية للدول، الاتحاد الأفريقي، التعاون الإسلامي.

4- المُنظَّمات المتخصّصة: المُنظَّمة العالميّة للتربية والثقافة للعلوم، المُنظَّمة العالميّة للأرصاد الجويّة، الاتحاد الدولي للاتصالات.

5- المُنظَّمات العالميّة غير الحكوميّة: مُنظَّمة انقاذ الطفولة، الصندوق العالمي للطبيعة.

لقد كان للمنظمات الدولية أثر مهم في إيقاف الحرب العراقية - الإيرانية، من خلال العديد من المحاولات لمعالجة الأزمات الناتجة عنها، التي سببت ألمًا مجتمعيًا وخسائر كبيرة دون أي مكاسب للشعوب. وأسهمت هذه المنظمات، عبر أدواتها الدبلوماسية، في توطين السلام بين الدول، وتحقيق علاقات دولية متوازنة وبعيدة عن الحروب، مع التركيز على حماية حقوق الإنسان بعد التجاوزات

مثل الإبادات الجماعية التعسفية، وعمليات التهجير، واستهداف المجتمعات لتحقيق أهداف حكوميّة على حساب الشعوب، ومع تطوّر العمليات التكنولوجية في الثمانينيات، وتعدّد الرؤى السياسية واحتياجات المجتمع، وعدم تحقيق منافع مجتمعيّة، أصبح تدخّل المنظمات الدولية ضروريًا ولازمًا لإنقاذ الشعبين العراقي والإيراني من فقدان الأرواح، وعمليات الأسر، وتضرّر الاقتصاد، إضافة إلى تعويض غياب الأمن والاستقرار على المستوى المحلي والإقليمي والسياسي (احمد و محمد رفعت الامام، 2024، الصفحات 228-229) فقد عُقدت معاهدة للسلام بعد ثمانِ سنوات بقرار رقم (598) الذي نصَّ على إيقاف الحرب العراقيَّة الإيرانيّة، مع التحفّظ على العديد من المسائل التي لم تُحلّ، منها القضايا المتعلّقة بالمناطق الحدوديّة، والثروات الطبيعيّة، بما في ذلك النفط والغاز المشترك، وغيرها من الموارد التي تؤثّر على الاقتصاد لكلا البلدين (حسنين، 1992، صفحة 142).

وللمنظمات الدولية أثرٌ مهمٌّ في إعادة ومعالجة الآثار المجتمعيَّة التي عانى منها المجتمع العراقي والإيراني ما بعد الحرب، يتمثّل في إعادة التعاون الثقافي والتعليمي عبر تمويل المشاريع البحثية، وكذلك أثر العامل الديني ما بعد عام 2003 في تحقيق الاستقرار المجتمعي، وتنظيم عمليّة التجارة ما بين البلدين، وتحسين العلاقات الدوليّة، والأهداف المشتركة. وعلى الرغم من الاستراتيجيات التي ترسمها الحكومتان لتحقيق الاستقرار المجتمعي، فإنّ هناك العديد من التحديات المتمثلة في الجوانب (السياسية، والمالية، والإدارية، واللوجستية، والتقنية)، بالإضافة إلى تأثير الثقافة الاجتماعية الناتجة عن تلك الحروب، ويستلزم لتغيير هذه النظرة جهودًا فعّالة من قبل الحكومتين، من خلال توفير منصّات للحوار والتفاوض، لتسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وتقديم المساعدات الإنسانيّة؛ إذ إنّ الآثار النفسية للحروب معقّدة ومستمرّة، ومتزامنة مع الصدمات، والقلق، والخوف، والاكتئاب، وفقدان الأرواح من أفراد العائلة والأصدقاء، واضطرابات النوم، فضلاً عن انعدام الفرص التعليمية (علي، 2018، صفحة 143). إنّ جميع هذه الآثار والنتائج تتطلب دعمًا مؤسسيًا فعّالًا للمجتمع، مع محاولة توضيح التدابير والإجراءات اللازمة لمعالجتها.

3. دور الحكومة في تعزيز العلاقات بين البلدين اجتماعيًا.

إنّ الاعتبارات التاريخية والجغرافية الفعّالة في العلاقات الدولية تدفع الحكومة الرشيدة إلى إعادة النظر في أهميّة العلاقات الإقليمية؛ لما يرتبط بها المجتمع من آثار وثيقة، وقد شهد المجتمع العراقي بعد

عام 2003، مع تغيّر النظام السياسي، عودة العلاقات بين العراق وإيران، من خلال استخدام عوامل وأدوات دبلوماسيّة متعدّدة، أدّت إلى تغيّر جذري في طبيعة العلاقات، وظهرت إيجابًا على التعاون الاجتماعي والاقتصادي والعلمي والإداري، بالإضافة إلى فاعليّة المرجعية الدينيّة التي أسهمت في تعزيز هذا التقارب.

ولكل حرب إيجابيات وسلبيات؛ فالإيجابيات غالبًا ما تحقق أهداف الدولة، فيما تؤثر السلبيات على المجتمع، غير أنّ الحرب العراقية – الإيرانيّة لم تحقق أي إيجابيات للحكومة العراقية، فكانت حربًا خاسرة قبل البدء بها على المستويين الإقليمي والدولي، خسر العراق فيها العديد من المقومات، أوّلها مقوّم العلاقات الدوليّة السليمة مع الدول الأخرى، والنفور من إقامة تعاون دولي مع العراق؛ بسبب الطابع العدواني لهياكل الحكومة آنذاك (السيد سليم، 2008، صفحة 206).

إنّ حالات تعزيز العلاقات الاجتماعية بين البلدين تتأثر بعوامل عدّة، أوّلها العامل الجغرافي، وتنوع الشعب العراقي، واختلاف أديانه وطوائفه ومذاهبه، وتعصّب بعض الأفراد تجاه طائفتهم، أو مذهبهم، أو هويتهم، وقد تفاقمت هذه التحدّيات نتيجة تعرّض بعض الفئات لعمليّات إبادة من قبل النظام السابق، مع انعدام وجود أيّ عامل ديمقراطي، إلى جانب تهجير معظم المعارضين للنظام ونفيهم، أو إعدامهم، وما تفرضه هيكلية النظام ووسائل تطبيقه لهذه الإجراءات من آثار سلبيّة على المجتمع (عيسى، 2005، صفحة 433). لقد أوجدت هذه الأساليب التعسفية والقمعية آثارًا نفسية عميقة على أفراد المجتمع، مع تزايد معدّلات الفقر، وتصفية العناصر المعارضة للنظام، فقد تعرّض العديد من الأكراد للإبادة، وقصف مناطقهم، واتباع سياسة التهجير القسري، وتعرّضت المجتمعات الشيعية للعديد من عمليات التصفية والإبادة، بما في ذلك المقابر الجماعية، والتهجير، والنزوح، وشملت حملة تصفية الانتفاضة الشعبانيَّة، التي أدّت إلى فقدان المجتمع للعديد من الأرواح؛ نتيجة حملة إبادة جماعية في المناطق التي شهدت الانتفاضة (فتاح و كاسو، 2008، صفحة 119)، لقد مارس النظام السياسي أشد أنواع القمع وانتهاك حقوق الإنسان في تصديه لهذه الانتفاضة، التي شملت (14 محافظة عراقية)، وتمثّلت الانتهاكات فيما يأتي: (باحثون، 2023، الصفحات 7–8):

- عمليات الإعدام الفوري.
- التعذيب بممارسات غير أخلاقيّة ولا إنسانيَّة.

- القمع والاحتجاز التعسّفي.
- انتهاك ومنع ممارسة الشعائر الدينية.
- قتل الشباب أمام عوائلهم أو رميهم في النهر، وكذلك رميهم من الطائرات المروحية.
- دفن العديد من المعارضين أحياءً في مقابر جماعية.
- التمثيل والتعذيب بجثث القتلى المعارضين للنظام السياسي.

إنَّ جميع تلك الأعمال، إلى الجانب الاقتصادي، جعل اقتصاد العراق ريعي، لا يملك علاقات ودّية مع البلدان المجاورة، أمَّا حربه مع دولة الكويت وقراراته الدولية أدت إلى وضعه ضمن مصافِ الدول النامية من حيث مستوى الرفاهية الاجتماعية، وكان ذلك نتيجة انعدام التخطيط الاستراتيجي الدولي في بناء علاقات فعّالة وناجعة مع الدول المجاورة على المستوى الإقليمي. وقد أثر هذا التراجع الاقتصادي، بالتزامن مع الحرب، على المجتمع العراقي، مسبّبًا للعديد من الآثار النفسيّة، وأسهم في عدم مواكبة البلاد للتطور التكنولوجي، وانعدام تطور القوى البشريّة والماديّة المنتجة نتيجة الحرب (الجوارين، 2013، صفحة 209).

هذا الأمر يوضّح لنا أنَّ الحرب السياسيّة التي تكون لأسباب غير منطقيّة، مع تواجد عامل التعاون، وانعدام الأخذ به، واللجوء إلى عامل القوة غير الإنسانية، يؤدي إلى آثار مجتمعية تتكلل بما يأتي:

أ- الحرب مجتمعية قبل أن تكون سياسيّة؛ لأنَّ المتضرّر الأكبر هو المجتمع.

ب- العامل الاقتصادي هو عامل منتج للتعاون، وهو سبب وأداة في الوقت ذاته لتحقيق أهداف الدولة المحليّة والدولية، التي يفرض على الدولة آلية التعاون مع الدول الأخرى، والعراق نتيجة الحروب التي خاضها لم يستطع أن يبني علاقات ودّيّة، ولم يستطع تحقيق الرفاهيّة الاقتصاديّة المجتمعيَّة لمدة من الزّمن؛ إذ استمرّت آثار تلك الحروب السلبية لسنوات عديدة.

ت- إنَّ القيادة العسكرية قيادة هجوميّة قبل أن تكون دفاعية؛ لأنَّ القيادة الدفاعية تتخذ الإجراءات الوقائيّة والمسالمة، قبل الإجراءات الهجوميّة الحربيّة في عملية الإدارة الحكوميّة وهيكليّة البناء السياسي للدولة.

ث- التعاون الأكاديمي والعلمي أساسًا لتنمية المجتمع، وفقدانه مع العديد من الدول يؤدي إلى تراجع المستوى العلمي، ويقتصر أثره على دول محددة فقط، مما يقلّل من الفائدة العامة لهذا التعاون.

ج- من الأضرار المستمرة للحروب، حتى بعد انتهائها بين الدولتين وتغيّر النظام السياسي، أنّ الأثر المجتمعي يبقى عالقًا في نظرة المجتمع القتالية، وفي سلوك العنف والألم تجاه الطرف الآخر، الأمر الذي يستلزم اعتماد سياسات تقارب وتعاون دولي جديدة.

ح- تقوم الحكومات الرشيدة على المجتمع الواعي وآلية تقبله للسياسة الحكومية، ورفضه لها عند الضرورة، وما يترتّب على ذلك من مخرجات سياسيّة وإداريّة واقتصاديّة، غير أنّ السياسات التعسفية التي اتبعتها الحكومات ظهرت سلبًا على كلا المجتمعين، العراقي الرافض لهذه السياسات، والإيراني المتأثر بها. وشملت الخسائر الناتجة عن هذه الحرب الأرواح، والاقتصاد، والثروات، والمكانة الدولية.

ثالثًا: النظام السياسي العراقي والإيراني بعد العام 2003:

اختلف النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، فقد جاء في المادة الأولى ما نصَّه «جمهورية العراق دولة اتحاديّة واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) وديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق» (النافذ، 2005، صفحة المادة الاولى).

إنَّ ما يوضّحه نصّ المادة الأولى الاستقلالية والسيادة الكاملة وفق نظام يضمن حقوق الجميع في المشاركة السياسيّة المجتمعيَّة بصورة ديمقراطيّة، من خلال الانتخابات التي تُجرى كلّ أربع سنوات، وإنَّ هيكليّة مجلس النوّاب العراقيّ تتضمن كلَّ فئات المجتمع، بجميع أديانه وطوائفه ومذاهبه، الأمر الذي ظهر على رؤيا ديمقراطية موحّدة في عمليّة صنع واتخاذ القرار، دون الانفراد بالسلطة كما كان الحال قبل عام 2003، لإدارة معيّنة وأشخاص محدودين ضمن حاشية الحاكم.

إنَّ تغيير النّظام السياسي قد ظهر بصورة واضحة على العلاقات الدوليّة، والتنظيم السياسي، والأهداف الاستراتيجيّة الدوليّة، والخطط الحكوميّة في تعزيز العوامل كافة، فصبَّت نتائجه في المجتمع ايجابيًا، بالرغم من وجود معوّقات عديدة؛ نتيجة حداثة الهيكليّة السياسية، وآلية الإدارة الحاكمة، إلَّا أنها حالة طبيعية تمرُّ بها جميع البلدان التي يتغير نظامها السياسي، ويكون نظامًا مغايرًا لما سبقه (جي باركي، 2005، صفحة 3).

أما النظام الإيرانيّ بعد عام 2003، فقد تحولت وانتقلت نظريّاته من نظريات الصراع، إلى نظريات التطور والنجاح على المستوى الدولي، من خلال المساهمة والإعداد للتغيير، وتحقيق رؤى اجتماعيّة محفّزة وتنموية، وكشف المعوّقات والتحدّيات التي تعيق بناء علاقات سليمة، وتوفير الموارد المطلوبة المتضمّنة للمدخلات من قبل المجتمع، وتنفيذ رؤى مستقبليّة على الصّعيد المحليّ والدوليّ الوطنيّ، عبر توفير بيئة ملائمة للعلاقات الدولية، بما يمكّن الدول من تحقيق أهدافها بصورة تعاونية، وهو ما شهدناه مع العراق والتعاون الدولي الحالي (الخزرجي و الخفاجي، 2022، الصفحات 5-6).

وقد أصدرت منظّمة الصحة العالمية، ومنظمات أخرى، تقارير تفيد أنَّ آثار الحروب تصيب المجتمعات عبر الفقر، ما يؤدّي إلى تدهور الحالة الصحيّة، والنزوح القسري، والدّمار الاقتصادي والاجتماعي، والعنف الأسري، الأمر الذي يخلق فجوات عديدة في المجتمع؛ بسبب ضغوطات الحرب، والقلق المستمر، وانعدام الشعور بالأمان، وأشارت التقارير إلى أنَّ الدول التي تعاني من الحروب، تعاني أيضًا من انخفاض الناتج المحلي، وقد تبور ذلك بصورة واضحة على العراق حتى بعد انتهاء الحرب لسنوات طويلة؛ إذ صُنّفت الحرب على أنَّها كارثة إنسانيَّة تصيب المجتمعات.

ولابُدَّ من استغلال عمليّات الابتكار التكنولوجي والذكاء الاصطناعي في تقريب الشعوب، عبر التقارب الإلكتروني، مع دور العتبات المقدّسة في محو ذاكرة الألم التي أصابت كلّا من المجتمع العراقي والإيراني. فمن كان سببا للحروب من حكّام مآلهم إلى الزوال، ويزول كلّ ما يخصّهم معهم، بينما تبقى الشّعوب راسخةً وثابتةً في مبادئها، ساميةً في أهدافها.

الخاتمة:

إنَّ العلاقات العراقيَّة الإيرانيّة علاقات بلدين متجاورين، يحدث في كثير من الأحيان بينهما بعض من أنواع الصراع التي قد تصل إلى الحروب، أو تبقى ضمن الاتفاقيّات والمعاهدات الدوليّة، وأن العلاقة بينهما عُدَّت من أصعب العلاقات في منطقة الشّرق الأوسط على المستوى الإقليمي، مُنذ تأسيس كلا الحكومتين، وما مرّ به البلدان من عهود سابقة، التي كانت نتاجًا للعوامل السياسيّة، والاقتصاديّة، والدينيّة (المذهبيّة)، والأمنيّة، والصراع المستمر لسنوات عديدة.

وفي حديثنا عن الحرب العراقيَّة الإيرانيّة منذ عام (1980-1988) كانت مدةً مليئة بالصراع والتقارب؛ إذ استمرَّ الجزء الأول من العلاقات، المُتمثّل في الصراع، لمدة ثماني سنوات، مع آثار مجتمعية

كبيرة، بينما بدأ جزء التقارب بعد عام 2003، وهو بداية التعاون الدولي المجتمعي، الذي أسهمت من خلالها المؤسسات الحكوميّة في تعزيز تلك العلاقات، وتأييدها، ومحاولة تكريسها في خدمة الصالح العام، وإنَّ كلّ حالة من التباعد أو التقارب تواجه تحدّيات وتدخّلات دوليّة وإقليمية، حتى على المستوى الداخلي؛ نتيجة تعارض بعض السياسات الفكريّة والاستراتيجيّة لفئات معينة، ومن آثار الحرب العراقية – الإيرانية أنَّ الحروب تترك آثارًا مستمرة على نمط التعاون بين الشعبين، رغم تضرّر كلاهما؛ إذ ترسّخ السياسات الحكومية فكرة أنّ الشعب هو الرافض لهذه السياسة المجتمعيَّة، وأنَّه مسؤول عن القمع، بينما الحقيقة أنّ الحرب لم تكن من فعل الشعوب؛ فقد أدّت الحرب إلى مقتل العديد من الأشخاص وتشريدهم، وزرع بذرة الانقسام الطائفي والعرقي، وأظهرت صورةً وحشيّةً عنيفةً لمجتمع يدعو إلى السلام، بينما تدعو حكومته إلى الحرب، ممّا أدى إلى إبادة جماعية، ومقابر جماعية، في حال رفض الشعب القيام بواجباته القسريّة، وكلّ ذلك عزز التعقيد الاجتماعي والتعاون الصعب بين المجتمعين.

ولكن من أجل تجاوز تلك الآثار يفترض ويلزم تعزيز سياسة التنمية الواجبة على الحكومتين في رفع نسبة الوعي حول الضرر بكلّ جانب من هذه الحرب، وتطبيق هذا التعزيز يُسهم بصورته الإيجابيّة في تحقيق الغايات المجتمعيَّة، والتبادل الاقتصادي، والثقافي، والعلمي، والأمن الحدودي، والاستقرار السياسي.

التّوصيات:

يُمكننا أنْ نقدّم جملةً من التّوصيات التي تهدف إلى تعزيز روح التّعاون، وتقليص الدور الحربي ما بين البلدين؛ حفاظًا على البنية المجتمعيَّة، وتتمثَّل فيما يأتي:

أ- توثيق العملية التاريخية للناجين؛ لتجنب تكرار مسار الحرب، والتذكير بما حصل للعائلات العراقية والإيرانية، من خلال عقد الندوات والورش والمؤتمرات الدولية بين البلدين.

ب- السعي لتنمية المجتمعات عبر عمليّة التنمية المستدامة، وتقريب المجتمعات بالزيارات والتقارب المذهبي، ودور العتبات المقدسة في تحقيق وترسيخ هذا التقارب المجتمعي.

ت- دعم المنتجات المحليّة وتبادلها، وتبادل الخبرات من خلال التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

ث- طرح أفكار تشاركية بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في كلا البلدين، من خلال آلية تعاون دولية يتم الاتفاق عليها.

ج- تعويض المتضررين من قبل الدولتين (ضحايا الحروب) ماليًا عن الأضرار التي لحقت بهم نتيجة لتلك الحرب.

ح- توفير برامج علميَّة واجتماعية تبادليّة بين البلدين لعائلات الضحايا.

خ- ترسيخ التعاون الإقليمي في المناطق الحدودية المتنازع عليها من خلال المعاهدات الدوليّة والقانون الدولي.

د- وضع مناهج تعليميّة في المدارس، والجامعات، والمؤسسات؛ لبيان أضرار الحروب، وتكريس أهمية السلام، وتعزيز روح التسامح.

المصادر والمراجع:

1 . إبراهيم، حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000.

2 . أحمد، آمنة حسين; محمد رفعت الإمام، النزاع الحدودي بين العراق وايران وقيام الحرب العراقيَّة الإيرانيّة أسبابها وتداعياتها (1980–1988)، كلية الاداب، جامعة دمهور، 2024.

3 . أحمد، عبد الحسين، البطالة في العراق الأسباب والنتائج والمعالجات، مجلّة الإدارة والاقتصاد، عدد3، العراق، 2012.

4 . باحثون، مجموعة، منهاج جرائم حزب البعث البائد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، بغداد، 2023.

5 . الجوارين، عدنان فرحان، القدرة التنافسية للدول العربية _مع اشارة خاصة العراق) دراسة تحليلية ومقارنة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2013.

6 . جودة، مروة سامي، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة: دراسة تطبيقية على العراق، كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة، 2014.

7 . جي باركي، هنري، تركيا والعراق اخطار (وامكانات) الجوار، معهد السلام الامريكي، 2005.

8 . حاتم، عبد الهادي معتوق، المقابر الجماعية أرث الأنظمة الدكتاتورية والعصابات الإجرامية، المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف، العراق، 2022، للمزيد ينظر إلى الموقع الالكتروني في ادناه: iraqicenter-fdec.org

9. حسنين، محمد، هيكل حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للنشر والترجمة، مصر، القاهرة، 1992.

10. الخزرجي، حمد جاسم محمد; الخفاجي، خليل جودة، مستقبل العلاقات العراقيَّة–الإيرانيّة والمتغيرات المؤثرة فيها للمدة 2003–2020، مجلة الباحث للعلوم الإنسانيَّة، إيران، 2022.

11. الدستور العراقي النافذ لعام 2005.

12. سالم، إسحاق أحمد، أثر النفط في الحرب العراقيَّة الإيرانيّة 1980-1988 دراسة تاريخية سياسية- منطقة الخليج العربي، مجلة العلوم الإنسانيَّة والاجتماعية، عدد 6، 2021.

13. السيد سليم، رضا محمد، الجغرافية السياسية للعراق: دراسة في المحددات المكانية لوظائف الدولة، كلية الآداب، مصر، 2008.

14. الشافعي، ميثم حسن، المسؤولية السياسية للقائمين بأعباء السلطة التنفيذية (دراسة مقارنة)، مجلة اهل البيت عليهم السلام، عدد 12، العراق، 2011.

15. الشرابي، هشام، النقد الحضاري لواقع المجتمع العربي المعاصر دار نلمسن، السويد، 2000.

16. الشكري، علي يوسف، المُنظَّمات الدولية، مكتبة دار السلام القانونية، بيروت، 2018.

17. ظاهر، فؤاد خلف، الفساد المالي والإداري وغياب ثقافة النزاهة: الأسباب وسبل المعالجة دراسة قانونية، مجلة كلي لازم، داود سالم، موقف الامارات العربية المتحدة وقطر من الحرب العراقيَّة - الإيرانيّة (1980-1988)، العراق، جامعة كربلاء، 2023. ة القانون للعلوم القانونية والسياسية،26، 2018.

18. عبد الله، عبد الأمير أحمد، الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران وأثرها على الأراضي الزراعية والأمن المائي، مجلة جامعة تركيت للعلوم الإنسانيَّة،1، 2012.

19. عبد، ابتسام محمد، دور الثقافة في تشكيل الهوية الوطنية في عراق ما قبل وبعد الاحتلال، مجلة دراسات دولية، العدد 35، 2008.

20. العلوي، حسن، الشيعة والدولة القومية في العراق 1914-1990، طهران، دار المجتبى، 1990.

21. علي، حسين وسام، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2018

22. عيسى، حامد محمود، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي (1914-2003)، مكتبة مدبولي للنشر، مصر، القاهرة، 2005.

23. فتاح، هالة; كاسو، فرانك، موجز تاريخ العراق 1914 2008–، دار المرتضى، بغداد، 2008

24. فلة، عربي عودة، المُنظَّمات الدولية والإقليمية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2019

25. كشك، أشرف محمد، امن الخليج في السياسة الامريكية، مجلة السياسة الدولية،164، 2006.

26. مسلم، حمدية شاكر، الفقر المتعدد الابعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق، العلوم الاقتصادية والادارية، العراق، العدد76، 2014.

27. ميسوم، الياس، النظام السياسي الإيرانيّ واليات صنع القرار فيه (دراسة في المؤسسات الرسمية)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأوَّل، الجزائر، 2018.